النسخة المعدة للإلقاء

اغتنام اللحظة ــ التفكير فيما يتجاوز الأزمة

كلمة ألقتها السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

في مؤسسة بروكينغز

واشنطن العاصمة، ١٢ إبريل ٢٠١٢

صباح الخير. يسعدني كثيرا أن أكون هنا اليوم. وأشكر مؤسسة بروكينغز على دعوتي لإلقاء كلمة هنا ــ وأخص بالشكر الصديقين ستروب تالبوت وكمال درويش.

إن هذه المؤسسة منبر مثالي لمناقشة مستقبل اقتصادنا العالمي والنظر فيما يتجاوز معالجة الأزمة من منظور الضرورة الآنية.

والواقع أن الفضل في إنشاء كل من صندوق النقد الدولي ومؤسسة بروكينغز يرجع إلى شخصيات ثاقبة البصيرة في فترة اجتياح أزمة عالمية سابقة ــ روبرت بروكينغز هنا، وجون مينارد كينز وهاري دكستر وايت في الصندوق. وقد اغتنموا الفرصة السانحة، حتى في غمار الأزمة، للتفكير بعمق في كيفية صياغة غد أفضل.

اغتنموا فرصة اليوم.

وبتعبير هوراس في مجموعة قصائده الغنائية الشهيرة: "Carpe diem".

وقد اعتنق ستروب وكمال هذه الروح أيضا. وكل منهما اغتنم اللحظة بطريقته الخاصة ــ ستروب من خلال عمله بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكمال ــ وزير الاقتصاد الجسور آنذاك ــ بإصلاحاته الجريئة التي ساعدت تركيا على الارتقاء إلى مكانة أفضل بكثير بعد انتهاء أزمتها.

وقد رأينا نفس هذه الروح حين التقى قادة مجموعة العشرين بحس تعاوني جديد أثناء الأزمة المالية العالمية الراهنة. حدث ذلك بدايةً هنا في واشنطن في أواخر عام ٢٠٠٨، ومرة أخرى في لندن في أوائل ٢٠٠٩. والواقع أن البعض أطلق على هذه الروح اسم "لحظة لندن"، حين اتخذت إجراءات تنسيقية فعالة كما تذكرون ــ ومنها تعزيز قدرة الصندوق على مساعدة العالم في سعيه لمواجهة الأزمة.

وأعتقد أننا قد نكون الآن في لحظة مماثلة أخرى.

ففي الشهور الأخيرة، اتُّخِذت إجراءات مهمة لمعالجة المشكلات التي تواجهنا. وأعني هنا أوروبا في المقام الأول، وإن كنت أعني أنحاء أخرى من العالم أيضا. ونتيجة لذلك، رأينا بعض التحسن في المناخ الاقتصادي.

لكن اسمحوا لي أن أؤكد هذه النقطة أيضا: إن المخاطر لا تزال مرتفعة، والموقف لا يزال هشا.

ومع ذلك فقد كسبنا بعض الوقت للتفكير بعمق والسعي جاهدين لإنجاز المهام التي لا يزال إنجازها مطلوبا.

ومن يدري، لعل لحظتنا نحن، "لحظة واشنطن" تكون في الأسبوع القادم حين يلتقي القادة الماليون من مختلف أنحاء العالم تحت مظلة اجتماعات الربيع.

ما الذي أعنيه بذلك؟ أعني أن علينا معالجة ثلاث قضايا جوهرية:

- أولا، الخطوات القادمة التي يتطلبها إبعاد شبح الأزمة.
- ثانيا، اللَّبِنات المطلوبة لبناء نمو واستقرار أكثر استمرارية، بحيث نستطيع وضع الأزمة وراء ظهورنا.
- ثالثا، كيف يمكن أن يساعدنا توثيق التعاون ــ وتقوية الصندوق ــ على الاستفادة من التحولات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

أولا ــ إبعاد شبح الأزمة

أولا، السعي النشط لإنجاز المهام المتبقية حتى نتمكن من إبعاد شبح الأزمة.

منذ بضعة شهور ماضية فقط، بدا وكأننا نحدق في هوة لا قرار لها. وفي تاريخ أقرب، أشارت بعض البيانات إلى أن الولايات المتحدة ربما تكون قد بدأت تجتاز هذا المنعطف. ومنذ ديسمبر الماضي، تراجعت شيئا ما حدة التوترات المالية في أوروبا. غير أن أحداث الأسبوع الماضي تذكرنا بأن الأسواق لا تزال متقلبة وأن "تجاوز المنعطف" ليس بالأمر اليسير. أما الاقتصادات الصاعدة والنامية فقد كانت مصدر قوة نسبي، وينبغي أن تظل كذلك.

ولكن أكرر مرة أخرى أن علينا اجتناب الركون إلى الطمأنينة.

وكما قال نيلسون مانديلا، *"السر الذي تكشَّف لي هو أن المرء بعد أن يتسلق تلا عظيما يفاجأ بالكثير من التلال الأخرى التي يتعين عليه تسلقها."*

لا شك أن أبرز المخاطر هو عودة الضغوط السيادية والمالية بقوة جديدة في أوروبا.

وقد اتخذ الأوروبيون خطوات في الشهور الأخيرة هي بمثابة تذكرة في الوقت المناسب بقوة العزيمة والعمل على مستوى السياسة الاقتصادية. لكن هناك مخاطر لا تزال باقية، تلال يجب أن نتسلقها.

فعلى أوروبا أن تواصل هذه الجهود وتبني عليها، فتستمر في تنفيذ سياساتها القوية على المستوى القُطْري، ويستمر البنك المركزي الأوروبي في تقديم الدعم، وتستمر الجهود لبناء نظام مصرفي أقوى، ويستمر اتخاذ الخطوات لتحقيق الاندماج على مستوى المالية العامة. ومن العناصر الحاسمة في هذه الجهود قرار وزراء المالية في منطقة اليورو والذي جاء على النحو المتوقع لينص على تقوية جدار الوقاية المالية الأوروبي.

وستساعد هذه الإجراءات على استعادة الثقة وتخفيض مواطن الهشاشة، بخطى بطيئة ولكنها ثابتة.

غير أننا نحتاج أيضا إلى منهج أوسع نطاقا ــ وجدار واق عالمي أكثر قوة ــ حتى نتمكن من إزاحة هذه الأزمة.

وفي الاقتصاد العالمي الراهن، بما يميزه من صور براقة للتواصل الفوري المتبادل، لا يمكن للجدار الواقي الأوروبي إلا أن يظل جزءا دائما من الحل. وستساعد تقوية الجدار الواقي العالمي على استكمال "دائرة الحماية" المحيطة بكل بلد.

والصندوق يمكنه المساعدة في هذا الخصوص. لكننا نحتاج إلى زيادة مواردنا حتى نحقق أقصى درجة ممكنة من الفعالية.

فالصندوق ينبغي أن يكون قادرا على الوقوف وراء كل بلدانه الأعضاء وتلبية احتياجات كل البلدان المتأثرة بالأزمة ــ سواء كانت في بؤرة الأزمة أم وقع عليها الضرر دون أن تكون طرفا مباشرا فيها.

ونحن بالطبع نعيد تقييم المخاطر العالمية بشكل مستمر، آخذين في الاعتبار تطورات المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى إجراءات السياسة الاقتصادية، بما فيها الإجراءات المتخذة في أوروبا. وقد لا تكون الاحتياجات بالحجم الكبير الذي قدرناه في مطلع هذا العام.

ولكن لا مجال للشك في أن المخاطر لا تزال جسيمة والاحتياجات كبيرة، ومن غير الحكمة أن نظن غير ذلك.

وفي هذا السياق، شعرت بالتفاؤل إزاء التأييد الذي أبداه الكثير من بلداننا الأعضاء لزيادة مواردنا. ويحدوني الأمل في أن نحقق تقدما بشأن هذه المسألة أثناء اجتماعات الربيع الوشيكة.

فينبغي أن نغتنم اللحظة.

ثانيا ــ لَبِنات النمو والاستقرار في المستقبل لكي نضع الأزمة وراء ظهورنا

ويقودني هذا إلى النقطة الأساسية الثانية في كلمتي ــ الفرصة السانحة لنا كي نبني ركيزة أقوى للنمو والاستقرار حتى نضع الأزمة وراء ظهورنا.

فقد هزت الأزمة أساس إطارنا الاقتصادي. وكانت ثمار النمو قد ظلت مقصورة على قلة قليلة من المواطنين لمدة بالغة الطول. ومع ازدياد مظاهر عدم المساواة والضعف الذي يشوب القطاعات المالية، أصبح العالم عرضة لعدم الاستقرار والأزمات.

وفي الشهور التسعة التي أمضيتها حتى الآن في منصب المدير العام، سافرت إلى عدد من بلداننا الأعضاء. ورأيت تكاليف عدم الاستقرار. رأيت وجه البطالة ــ المعاناة، وفقدان الشعور بالكرامة، والخسارة الاقتصادية. وينطق هذا على جميع البلدان دون استثناء، سواء منها المتقدمة أو الصاعدة أو ذات الدخل المنخفض.

وقد رأينا التصادم الموجع بين الاستبعاد الاجتماعي والبطالة المرتفعة ــ وخاصة بين الشباب ــ في بلدان الربيع العربي التي لا تزال في المرحلة الانتقالية اللاحقة. إنه جيل معرض لخطر جسيم يهدده بالضياع في خضم الفترة الانتقالية.

ومن الضروري أن تنجح الإصلاحات الجارية في المنطقة. من الضروري أن تتاح للجميع في الشرق الأوسط فرصة تحقيق مستقبل أكثر إنصافا ورخاء. ومن الضروري أن نمد لهم يد العون حتى يتحقق لهم هذا الهدف.

وعلى وجه الخصوص، سيكون الدعم المالي الملائم مطلبا أساسيا لحماية المستقبل من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي قصيرة الأجل. ذلك أن السلبية يمكن أن تكون تكاليفها أعلى بكثير ــ بالنسبة للمنطقة والاقتصاد العالمي.

وفي الشرق الأوسط وغيرها من المناطق، يجب أن يساعد الاقتصاد العالمي في إنتاج النوع الصحيح من النمو والوظائف التي يحتاجها المواطنون، وهو أمر لا نراه يحدث الآن على النطاق المطلوب.

ومن ثم لا بد أن نغتنم هذه الفرصة ونحن نواصل التصدي للأزمة، لكي نعيد التفكير في النموذج المتبع ونعمل على بلورة نوع جديد من النمو.

فما الذي يعنيه ذلك على أرض الواقع؟

هذا هو ما تعكف على دراسته مجموعة من أفضل العقول الاقتصادية في العالم، ومنها من يعملون هنا في مؤسسة بروكينغز. وهو ما نفعله نحن أيضا في صندوق النقد الدولي.

واسمحوا لي أن أعرض ملامح خطنا الفكري في هذا الصدد.

من الواضح أننا نحتاج مزيدا من الثقة ومزيدا من الطلب على المدى القصير. وبالتالي، يجب أن ينصب تركيز السياسات الاقتصادية الآنية على دعم النمو حيثما استمرت معدلاته الضعيفة.

واسمحوا لي توضيح هذه الفكرة. في كثير من البلدان، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، يمثل التصحيح المالي مطلبا ضروريا. لكن وتيرة هذا التصحيح مسألة مهمة، ويجب أن تتحدد حسب ظروف كل بلد على حدة.

صحيح أن بعض البلدان لا خيار أمامها إلا إجراء التصحيح الآن وبشكل حاد وسريع. لكن هذا لا ينطبق على الجميع. فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى، يمكن أن يكون التصحيح أكثر تدرجا في تخفيض العجز ــ إذ يمكنها السماح بعمل أدوات الضبط التلقائي، ومن ثم انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع الإنفاق إذا ضعفت اقتصاداتها. وهناك اقتصادات أخرى لا يزال لديها المرونة الكافية لإعادة النظر في وتيرة تخفيض العجز هذا العام، حتى تخفف الضرر على النمو.

لكن الحذر على المدى القصير ينبغي ألا يكون ذريعة لتأخير الجهود المطلوبة لاستعادة سلامة الموارد العامة. واعتماد خطط موثوقة متوسطة الأجل لكي تكون ركيزة التصحيح المالي ــ على النحو المطلوب في الولايات المتحدة واليابان مثلاً ــ لن يساهم في تهدئة المخاوف المتعلقة بالمالية العامة فقط، بل إنه سيدعم الثقة ويعزز النمو أيضا.

ومن الممكن أن تساهم السياسة النقدية أيضا في دعم النمو حيثما ظل مكبوحا ــ على غرار ما نشهده في كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا. وبالنسبة للاقتصادات الصاعدة، يتعين أن يكون الحذر أكبر شيئا ما، وخاصة إذا بدأت أسعار النفط المتصاعدة والطفرات الائتمانية الممتدة تفرض ضغوطا على حدود التضخم.

أما الاقتصادات منخفضة الدخل فلديها نفس الاحتياج لتحقيق التوازن السليم. وعلى ذلك، ففي الوقت الذي تتلقى فيه ضربات من جراء انخفاض تدفقات المعونة وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، يتعين عليها العمل على درء المخاطر الراهنة ــ لا سيما التي تنتقل منتشرة إلى خارج أوروبا. وفي هذا السياق، تصبح إعادة بناء مصدات السياسة الواقية في عداد الأولويات.

وستساهم هذه الأنواع من السياسات الاقتصادية في استئناف النمو على المدى القصير. وبالنسبة للمدى الطويل، يجب أن نعمل على تحقيق نمو أكثر شمولا واستمرارية.

ولا شك في أهمية استعادة توازن الاقتصاد العالمي ــ بإحداث تحول في الطلب من بلدان العجز الخارجي إلى بلدان الفائض ــ وهو مطلب يؤيده الصندوق منذ وقت طويل. بل إنه اكتسب أهمية أكبر في الفترة الحالية. ونحن نرى بعض البوادر المشجعة ــ في الصين على سبيل المثال، وإن كان بشكل جزئي. لكننا نعلم أن المطلوب أكثر من ذلك.

ونحن ندرك أيضا ــ في ضوء بحوث الصندوق الأخيرة ــ أن زيادة العدالة في توزيع الدخل يمكن أن تساعد على إرساء الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتحقيق نمو أكثر استمرارية.

وقد نجحت البرازيل، على سبيل المثال، في الحد من عدم المساواة بدرجة ملموسة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي عن طريق مجموعة مركزة من برامج التحويلات ذات الكفاءة. ويشير تحليلنا إلى أن فترات تحقيق النمو المرتفع دون انقطاع يمكن أن تكون أطول بنسبة ٥٠% إذا تمكنت البلدان الأخرى من تخفيض عدم المساواة بنفس درجة البرازيل.

إننا إذن نحتاج إلى النمو. نحتاج إلى النمو المنصف. نحتاج إلى النمو الشامل للجميع.

كيف؟ هناك العديد من العوامل المهمة، لكني أود التركيز على ثلاثة منها.

أولا، نحتاج إلى نظم مالية تدعم الاقتصاد ــ ولا تتسبب في عدم استقراره. ويعني هذا معالجة الخلل الذي يشوب النظم المالية حتى تستطيع تقديم الائتمان والنمو وفرص العمل، مما يعني بدوره تحسين التنظيم والرقابة، والتنسيق بين البلدان، لمنع تكرار الاندفاع المفرط في تحمل المخاطر، كما يعني إلزام القطاع المالي بدفع نصيبه العادل. إننا لا طاقة لنا بالتهاون في إصلاح القطاع المالي. فالمهمة لم تُنجز بعد ــ المهمة لا تزال قيد الإنجاز.

ثانيا، يجب تحسين القدرة التنافسية وتحسين كفاءة أسواق العمل حتى نتمكن من توفير عدد أكبر من فرص العمل. وينبغي أن ينصب التركيز على إعادة القوى البشرية إلى سوق العمل. وقد أطلقت آيرلندا مبادرات في هذا الصدد تمثل نموذجا جيدا ــ حيث يتضمن التدريب الموجه ويشجع استفادة القوى العاملة من فرص التوظيف، ويشجع أصحاب الأعمال على تشغيل العاطلين عن العمل.

ويجب ألا يتظاهر أحد بأن هذه مهمة سهلة. فإصلاح سوق العمل مهمة صعبة، وتنطوي في معظم الحالات على تخفيض تكاليف العمالة. لكن الإصلاح ضروري لتحسين القدرة التنافسية وتوفير المزيد من الفرص الجديدة في المستقبل ــ وخاصة للعمالة الشابة. وينبغي تنفيذه، إنما طبقا للظروف الخاصة بكل بلد ومع توخي الحرص الواجب.

ثالثا، مع قيام البلدان بالإصلاحات اللازمة والموجعة في بعض الأحيان، يصبح نسيج المجتمع معرضا للبقاء تحت وطأة التوترات. ومن ثم يجب أن تعمل هذه البلدان على حماية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الملائمة، وهو هدف

مهم في كثير البرامج التي يدعمها الصندوق. ولنأخذ كينيا، على سبيل المثال، حيث استهدفت الحكومة تقديم الدعم لأضعف فئات السكان، فرفعت عدد الأسر التي تتلقى التحويلات النقدية من ٢٠٠ إلى ٣٣ ألف خلال أربع سنوات فقط.

ويعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع جهات أخرى ــ منها منظمة العمل الدولية ــ لتوسيع حدود البحث والتحليل المتعلقة بالوظائف والنمو الذي يشترك في ثماره الجميع.

إن أمامنا فرصة لإثراء فكرنا والخروج بنموذج جديد للنمو والاستقرار الدائمين.

ويجب أن نغتنم هذه اللحظة.

ثالثا ــ التكاتف حول هدف التغيير العالمي

ويقودني هذا إلى النقطة الأخيرة في كلمتي ــ حاجتنا إلى التكاتف حول التحولات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، والاستفادة من الفرص المصاحبة لها.

ومصدر قلقي هو أن مخاطر عدم الاستقرار الباقية قد تجذب صناع السياسات إلى التركيز على الداخل. وأعتقد أن لدينا فرصة أفضل للنجاح من خلال منهج تعاوني.

لقد رأينا صعود وهبوط وصعود اقتصادات الأسواق الصاعدة ــ ونستطيع القول بأنها *قد* صعدت الآن بالفعل.

ورأينا أيضا ذلك التقدم التاريخي في الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. فخلال العقدين الماضيين، كانت الاقتصادات الصاعدة والنامية هي القوة الدافعة لما يزيد بكثير على ٥٠% من النمو العالمي. وفي نفس هذه الفترة الزمنية، تم انتشال أكثر من ٦٠٠ مليون شخص من هوة الفقر.

وتكتسب هذه المجموعات من البلدان أهمية متزايدة كأطراف فاعلة في اقتصادنا العالمي. ويجب أن تساهم بدور متزايد الأهمية أيضا في هياكل حوكمتنا العالمية. وقد رأينا بالطبع كيف أدت مشاركة هذه المجموعات إلى تقوية مجموعة العشرين. ونحن في صندوق النقد الدولي نرى نفس الشيء كل يوم، بالنظر إلى عضويتنا العالمية التي تشمل ١٨٧ بلدا عضوا. وستكون إصلاحاتنا المعتمدة في عام ٢٠١٠ لتعديل نظام الحصص والأصوات في الصندوق بمثابة عامل آخر يجعل مشاركة هذه المجموعات أكثر قوة.

وقد كنت ــ وما زلت ــ أحث جميع بلداننا الأعضاء حثا متواصلا على استكمال ذلك الإصلاح في الوقت المقرر له.

ونحن نرى الآن، وبصورة متزايدة، ظهور أشكال جديدة من التعاون بين بلدان العالم. نراه في أوروبا وهي تكافح الأزمة. نراه في الترتيبات الإقليمية، مثل مبادرة "شيانغ ماي" وتلك الشبكة المتنامية من ترتيبات مبادلة النقد الأجنبي

بين البنوك المركزية في آسيا. ونراه أيضا في في خطط مجموعة "بريكس" (BRICS) ــ التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا ــ لإنشاء بنك للتنمية، على سبيل المثال.

إن كلا منها يرفع القبعة بطريقته الخاصة تعبيرا عن التقدير لما يمكن إنجازه بالتعاون.

ويدرك الصندوق هذه الحقيقة أيضا. فنحن في موقع يمثل نقطة التقاطع الدقيقة في عالم يزداد فيه انتشار العولمة. وندرك أنه يتعين على الصندوق أن يعبر عن بلداننا الأعضاء بدقة متزايدة وأن يلبي احتياجات بلداننا الأعضاء بكفاءة وهي تعمل على إدارة التغيير الاقتصادي.

ولننظر مرة أخرى إلى بلدان الربيع العربي، على سبيل المثال. إننا نستطيع دعم هذه البلدان بما يتيحه الصندوق من أدوات فريدة تشمل المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي. ونحن ملتزمون بدعم *برامجها* الوطنية التي تلبي *احتياجاتها* الخاصة، وتقوم على توافق الآراء، كما أننا ملتزمون بحماية الفئات الأكثر هشاشة. ومن الأهمية بمكان أننا نبذل هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع حكومات المنطقة و"شراكة دوفيل".

والرسالة واضحة: إن التعاون يزيدنا قوة.

وأذكر على سبيل المثال في هذا السياق أنني شعرت بانبهار بالغ إزاء الإجراءات التي اتخذها العديد من البلدان الإفريقية مؤخرا. فالبلدان الإفريقية تشكل ثلثي العدد الكلي للبلدان التي تعهدت حتى الآن بتقديم نصيبها من عائد عمليات البيع الأخيرة لجزء من ذهب الصندوق على سبيل المساهمة في رصيد الموارد المخصصة لدعم قروضنا الميسرة.

ومثل هذه الخيارات على مستوى السياسة الاقتصادية ينبغي أن يكون مصدر إلهام لنا. فدعونا نبني عليها.

خاتمة

وختاما، فإن الأزمة لم تنته بعد. ولكن بفضل جهودنا الجماعية، أمامنا فرصة لإعادة تقييم التحديات التي تواجهنا مع تطور الأزمة. فرصة لإعادة تقييم ما يلزم لمواجهة تلك التحديات. فرصة لمواصلة العمل واتخاذ الإجراءات الأخرى التي نحتاجها بالتأكيد لإبعاد شبح الأزمة ووضعها وراء ظهورنا في نهاية المطاف.

يجب ألا نضيع هذه اللحظة المواتية. وينبغي أن نسترشد في إجراءاتنا بثلاثة مبادئ.

الأول، التحرك السريع ــ تنفيذ السياسات الصحيحة الآن، مع إدراك أن ما نفعله اليوم يؤثر أيضا على الغد.

الثاني، التحرك معاً ــ فلا نقلل من أهمية المصلحة الجماعية لصالح المصلحة الذاتية.

الثالث، التحرك بثقة ــ فالمؤسسات الداعمة مثل صندوق النقد الدولي ــ وأصدقائنا في مؤسسة بروكينغز ــ سوف يقفون إلى جانب البلدان التي تقوم بالإصلاحات في كل خطوة تخطوها على هذا الدرب.

وكما قال ألكسندر غراهام بيل ذات مرة: *"عندما يغلق بابٌ فإن بابا آخر يفتح لنا، لكننا غالبا ما ننظر طويلا وبحسرة إلى الباب المغلق حتى أننا لا نرى الأبواب التي تفتح لنا".*

عندما تطرق الفرصة بابنا، علينا أن نفتح لها.

وشكرا.